رسالةٌ موجزةٌ

في إبطال القول بالوجود الذهنيّ

حسين كامكار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

و صلى الله على نبينا محمد و على آله

المدخل

قد جاءت في كلمات القوم نظرية عنونوها بـ«الوجود الذهني»، و في هذه الموجزة نشير إلى ما فيها من الإشكال.

و ذاك قولهم: إن الوجود له قسمان: الوجود الخارجي و الوجود الذهني؛ و الماهية قد تتحقق بالأول، و هو المعلوم الخارجي، و قد تتحقق بالثاني و هو المعلوم بالذات، فكلاهما مشتركان في الماهية.

و أول ما فيها أن الوجود مشترك معنوى، و ليس له إلا حقيقة واحدة، نعم يتكثر الوجود بتكثر انحائها و حدودها – على مذاهبهم – و تكثر الأنحاء أو الحدود عين تكثر الماهية، و هو خلف فرض اشتراك الماهية. و العجب منهم أنهم في هذه المسألة صاروا ثنويين في الوجود و موحّدين للماهية، خلافا لعادتهم.

ثم استدلوا لإثبات الوجود الذهني بأمور، منها العلم بالمعدومات، و القضايا الحقيقية، و الصرافة و الكلية. و كل ذلك لا يثبت إلا أن في الذهن وجوداً يختلف مع الوجود الخارجي، و لا يثبت دعوى اشتراك الماهية بينهما.

و استدلوا لإثبات الاشتراك المذكور بأن انكاره يستلزم السفسطة، و صيرورة علومنا جهالات، و استلزام الدور المعرفي.

و لتوضيح المقال نقول:

إن المفاهيم الذهنية حاكية عن المعاني، و المعاني ليست قائمة بالذهن، و قد سبق منا أن دار المعاني أوسع من دار الوجود، فمن المعاني ما ليست في الخارج، و من المعاني ما نعته الصرافة و الكلية، و يستخدم المعاني بأساليب مختلفة كما قرر في محله.

و من المعاني ما يتحد بالماهية كالحدود التامة، و من المعاني ما ينطبق على الماهية، و من المعاني ما لا ينطبق عليها، و الأول نسميه بالصدق العالي، و الثاني بالصدق العادي، و الثالث بالكذب.

و في الصدق العالي لا يصح القول بالوجود الذهني أيضا، لأن ماهية المفهوم الحاكي غير المعني المحكي، و المفهوم الحاكي حقيقةٌ قائمة بالذهن، و ليس للمفاهيم بوجودها الذهنية إلا مقولة واحدة، و للمعاني المحكية مقولات كثيرة. فإذا اتفق الصدق العالي اتحد المعنى بالمهية، و هو غير اتحاد الوجود الذهني بالمهية.

و في وقوع الصدق العالي – بعد الإذعان بإمكانه – كلام، إلا أن إنكاره لا يستلزم السفسطة، و لا تصير علومنا جهالات، بل تصير من سنخ الصدق العادي. و مثال ذلك معرفة من عرف الله بأنه ذو مغفرة على الناس و ذو رحمة واسعة، على نهج اليقين و الجزم، فقال «ان الله غفورٌ رحيم»، فهذا العارف لا يعرف إلا اسمين من أسمائه الحسنى، و المفهوم الذي في ذهنه لا يتحد بكنه ذات البارئ و حقيقتها، و عدم الاتحاد لا يصيّر العلم الجهل، بل معرفة الله عزّ و جلّ أمر ذات مراتب، و لا يحيط المحدود على ما لا حد له، سبحانه عما يقولون علواً كبيرا، فتبارك الذي لا يناله غوص الفطن، و لا يبلغه بعد الهمم، و تاهت في أدنى أدانيها طامحات العقول.

فمن قال بلزوم اتحاد الوجود الذهني و الوجود الخارجي في الماهية أو المعنى فقد أغلق باب معرفة الله سبحانه، بينما المعرفة بالله أول خطوة في الدين، كما قال مولى الموحدّين و أمير المؤنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ»[1]، و قال عليه السلام: «لَمْ يُطْلِعِ الْعُقُولَ عَلَى تَحْدِيدِ صِفَتِهِ وَ لَمْ يَحْجُبْهَا عَنْ وَاجِبِ مَعْرِفَتِهِ».[2]

و من قال باللزوم المذكور فقد أغلق باب الطبيعيات أيضاً، إذ حدود الأشياء لا يبلغ إليها الذهن عادة. قال الشيخ ابن سينا في «الحدود»: إنه كالامر المتعذّر على البشر سواء كان تحديدا أو رسما، و أنّ المقدم على هذا بجرأة و ثقة لحقيق أن يكون أتي من جهة الجهل بالمواضع التي منها تفسد الرّسوم و الحدود. انتهى.

فنحن الآدميين لا نعرف ماهيات الجسيمات الأولية كالإلكترون و الفوتون و نحوهما، و لا نعرف ماهية قوة الجاذبية، و لا نعرف حقيقة الطاقة، و لا نعرف حقيقة الزمكان (الزمان–المكان)، و لا نعرف حقيقة الروح، فإنه من أمر ربي، و

[1] نهج اللاغة، الخطبة ١.

[2] نهج البلاغة، الخطبة ٤٩.

لا نعرف حقيقة الجن، و لا نعرف حقيقة الملك؛ و القول بقصور الأفهام عن بلوغ الحدود و الرسوم لا يستلزم السفسطة، و لنا علوم و معارف بالنسبة إلى كل ما ذكر من الطبيعيات و الغيبيات و الإلهيات و غيرها.

اذن فقول من قال باللزوم المذكور أشبه بالسفسطة، و يصيّر علومنا جهالات!

و لا يخفى عليك أن الصدق العادي ليست احتماليا و ظنيا، بل قد يكون يقينياً، كقولنا «الله غفورٌ»، و قد يكون اطمئنانياً، و قد يكون دون ذلك، فكلا العلمين – العالي و العادي – صدقٌ و يقينٌ و ذو قيمة معرفية.

و نحن غير منكرين لوقوع الصدق العالي، إلا أن انكاره لا يؤدي الى السفسطة، اذ السوفسطي ينكر الصدق العادي أيضاً.

فتحصلّ أن ماهية العلم غير ماهية المعلوم، و من ذاتيات العلم المحاكاة، فكل صورة ذهنية تحكي عن معنى من المعانى، و المعنى يقبل ذاتيات كالجوهرية و العرضية، فيرتفع بذلك إشكال الاندراج تحت المقولتين.

و اما قول السيد الطبطبائي ﷺ: «فعلية الانتقال من الحاكي إلى المحكي – تتوقف على سبق علم بالمحكي – و المفروض توقف العلم بالمحكي على الحكاية»[٣]، فالإشكال على تقدير تماميته يتوجه إلي القول بالشبح، الذي يقول بأن ما في الذهن صورة يشابه الوجود الخارجي، و شتّان ما بين قولنا و بين القول بالشبح.

هذا تمام الكلام، و الحمد لله أولا و آخرا،

٢٢ من شهر الربيع الثاني، سنة ١٤٤٢ من الهجرة النبوية، بلدة قم المشرفة.

[٣] نهاية الحكمة، المرحلة الثالثة.